اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية

جهد تطوعي، انجازات بارزة، وتطور متواصل

القدس ـ اصدر قسم الدراسات في اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية التقرير السنوي عن عمل الاتحاد خلال عام ١٩٨٥. واشتمل التقرير على مجموعة من الاحصائيات حول العمل خلال العام المنصرم.

واشار التقرير الى انه قد تم، خلال عام ١٩٨٥، تنظيم مئتين وخمسة وثلاثين اغاثة طبية في مئة وثلاث وستين قرية ومخيم وموقع فلسطيني في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ عدد المنتفعين من هذه الاغاثات ٤٠ الف مريض.

وشملت نشاطات اتحاد لجان الاغاثة الطبية المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل مخيمات قطاع غزة ونابلس وطولكرم وجنين واريحا والاغوار والقدس ورام الله وبيت لحم. واشترك في النشاطات الطبية التطوعية مئات الاطباء ومساعدي الصيادلة وفني المختبر والعاملين الصحيين اضافة الى نخبة كبيرة من الاخصائيين في ميادين طبية مختلفة، ومنهم البروفيسورة دوسيلين بونفاليه، رئيسة قسم الهستوباثولوجي في جامعة باريس ـ ٧، واشهر اخصائية في امراض الجلد في العالم.

كما وبين التقرير، ان العام الماضي شهد تطورا بارزا في نوعية عمل لجان الاغاثة، فبالاضافة الى العمل العلاجي الميداني، نظمت "الاغاثة" فعاليات ثقافية صحية، مثل محاضرات التوعية الصحية وعروض الافلام العلمية المساعدة على تطوير الجانب الصحي الوقائي للمواطنين.

وابرز التقرير نموذجا انسانيا، لجهوده في مساعدة المواطنين، فقد ارسل "اتحاد الاغاثة" فتاة من قرية بطا (١٤ عاما) الى احد مستشفيات باريس، بدعم من لجنة الاغاثة الشعبية الفرنسية، والقنصلية الفرنسية في القدس، لتلقي العلاج. وكانت الفتاة تعاني من اختلال في صمامين من صمامات القلب. واجريت لها عملية ناجحة، جرى خلالها استبدال الصمامين التالفين بصمامات اصطناعية. وانفقت هذه العملية حياة الفتاة بعد ان عجز اهلها عن تامين العلاج لها في المستشفيات المحلية.

اما على صعيد الدراسات العلمية، فللاتحاد لجنة علمية متخصصة، ما زالت تواصل ابحاثها، وجمع المعلومات الاحصائية عن الامراض. وتعد اللجنة العلمية لدراسة مفصلة حول تغذية الاطفال ونسبة سوء التغذية بالاستناد الى المقاييس المقبولة عالميا كالوزن والطول ونسبة الهيموجلوبين، بالاضافة الى معطيات الرضاعة والنمو. وينتظر انجاز الدراسة خلال عام ١٩٨٦. كما باشر الاتحاد باجراء دراسات ميدانية شملت الاوضاع الصحية والاجتماعية في قرى محددة تعاني من النقص في الخدمات الطبية. وتقوم اللجنة العلمية باجراء مسح سريع للاوضاع الصحية في قطاع غزة.

وعلى صعيد التعاون والعلاقات المحلية والدولية، فلجان الاتحاد تتمتع بمصداقية طيبة لدى الهيئات المحلية، فقد اشار التقرير الى تعاون مع ١١ مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتنوع المؤسسات بين الجامعات والمستشفيات والمراكز العلمية البحثية والكنائس.

اما على صعيد العلاقات الدولية للاتحاد، فقد شارك مندوبو الاتحاد في اكثر من ندوة صحية في اوروبا الغربية، والاردن ومونبيليه في فرنسا. وترتبط الاتحاد علاقات مهنية وتطوعية متبادلة مع عدد كبير من المؤسسات الصحية المهتمة بالتنمية الصحية في الولايات المتحدة واوروبا الغربية وكندا واستراليا ونيوزيلندا والدول الاسكندينافية وغيرها من البلدان.

ويرتبط الاتحاد بعلاقات تعاون مع جامعة باريس ٧ وباريس ١٠، وجامعة بروكسل (بلجيكا) في جامعة امستردام هولندا.

واختتم التقرير بالحديث عن المميزات الرئيسية لعمل الاتحاد، والتي كان من ابرزها، ان الاتحاد يؤمن بان دورة، يستند الى مساعدة الناس على حل مشاكلهم، لا حلها بدلا عنهم.

تكرس لجان الاغاثة الطبية جهودها لخدمة الاوساط الشعبية في المناطق المحتلة ـ صورة من الارشيف لاحدى الاغاثات الطبية في قرية العوجا ـ

تهديدات بتسريح المئات من عمال الفنادق

اعرب العديد من عمال الفنادق عن قلقهم العميق ازاء التهديدات بتسريح مئات العمال خلال الفترة القريبة القادمة. وكان احد المسؤولين الاسرائيليين قد صرح لصحيفة "جيروزلم بوست" بان شهري ايار وحزيران سيشهدان تسريح مئات العمال من الفنادق بسبب ما وصفه بكساد الموسم السياحي.

هذا وقد ابتدأت العديد من الفنادق بتطبيق اجراءات قاسية ضد العمال تراوحت بين الفصل من العمل وفرض الاجازات الاجبارية على العمال لمدد لا تقل عن ٨ ايام في الشهر. ويقول عمال الفنادق بان هذه الاجازات الاجبارية قد ادت الى تخفيض الرواتب بنسب تتراوح ما بين ٢٠ الى ٣٠ بالمئة. واضافوا بان هذه الاجراءات ليست سوى مقدمة لاجراءات الفصل والتسريح الجماعي التي يهدد باتخاذها اصحاب الفنادق.

تحت شعار اعادة الوحدة ـ بقية

وهذا لا يعني ابدا تكريس "النقابات الغير عمالية والذكاكين" كما يقول تعليق نشرة جبهة العمل. ان المشروع يتحدث عن العمال الذين تنطبق عليهم شروط العضوية للنقابات بغض النظر في اية نقابة وجدوا. وهذا مقصود به الخروج من الحلقة المفرغة حول النقابات الموازية وغير الموازية. ولكن اذا ما طبق هذا الاقتراح، واصبح الامر الاساسي التنافس على كسب النفوذ في اوساط العمال وليس التنافس على عدد النقابات كما هو جار حاليا، فعندئذ تنتفي الحاجة الى الابقاء على النقابات الموازية او اقامة المزيد منها، ويصبح المهم ضم اكبر عدد ممكن من العمال الى النقابات القائمة، دون ان يعني ذلك عدم اقامة نقابات لفروع مهنية جديدة لا توجد فيها نقابات، بل ان مصلحة الكتل النقابية ان تركز جهودها وان تحول اعضاءها الى مراكز تجميع العمال لا الابتعاد عنها في نقابات موازية منغلقة على نفسها.

لذلك ليس هناك من مكان للاستنتاج الذي توصل اليه تعليق نشرة جبهة العمل النقابي عن تكريس الاعتراف "بالذكاكين النقابية". انها ببساطة تفقد مبررات وجودها.

كما ليس هناك مكان للاستنتاج بان الطلبة وغير العمال سيشاركون في الانتخابات لان احد شروط المشروع هو ان تنطبق عليهم شروط العضوية للنقابات.

الامر المؤسف ان معلق نشرة جبهة العمل ناقش مشروع الكتلة العمالية التقدمية بافكار مسبقة، اساسها رفضه للمشروع ومحاولته البحث عن مبررات لذلك.

لا احد في الكتلة العمالية التقدمية تصور الموافقة المسبقة على المشروع من جانب الاخرين كما احب معلق نشرة جبهة العمل توجيه الاتهام. فلقد قدم المشروع للجميع كمشروع للمناقشة مرفقا بالدعوة للحوار عليه. وهو لم يشرح مختلف الاجراءات والضمانات التي يتطلبها تنفيذه تاركا للحوار العامل ان يضع صياغات محددة لهذه الضمانات. ومع ذلك فان معلق نشرة جبهة العمل تجاهل صلب الاقتراح واخذ يضع الافتراضات التي يتصورها للتنفيذ ويهاجمها.

ان المطلوب هو تقرير ما اذا كان صحيحا اقتراح انتخاب مجلس الاتحاد مباشرة من قبل العمال المنتسبين للنقابات وتنطبق عليهم شروط العضوية ام لا، وهل هو اكثر ديموقراطية واستجابة للمعطيات الواقعية الجديدة لوضع الطبقة العاملة ام لا؟

اما كيفية التنفيذ فيمكن الاتفاق عليها. هناك مثلا يمكن التوجه لتشكيل لجنة محايدة من جمع النقابات المهنية مثلا ويشترك فيها مندوب عن كل قائمة انتخابية بالتساوي. ويمكن لهذه اللجنة ان تقوم بتدقيق صحة عضوية المنتسبين للنقابات، ومدى انطباق شروط العضوية عليهم. اما فيما يتعلق بعملية الانتخاب نفسها فتجرى تماما وفق نفس الشروط التي تجرى فيها الانتخابات على اساس القائمة في كل بلد. ان النسبة تحددها نسبة الاصوات التي تحصل عليها القائمة الى مجموع اصوات المقترعين. ومجلس الاتحاد يحدد عدد اعضائه سلفا من قبل كافة الكتل عند الاتفاق على مبدأ اجراء الانتخاب بالطريقة المقترحة.

ان من المحزن ان تضمن هذه المسائل الاجرائية كاسباب لرفض المشروع. وكان تصورنا انها مجرد تفاصيل ليس من الصعب الاتفاق عليها اذا ما جرى اقرار المبدأ. وعدم التعرض لها لم يكن من باب الجهل او اللامبالاة تجاه اهمية هذه المسائل، ولكن من باب الثقة بان التفاصيل يمكن الاتفاق عليها ولا تشكل عقبة على الاطلاق في حالة الاتفاق على النقطة الاساسية في المشروع وهي الانتخاب المباشر لمجلس الاتحاد.

وبنفس النهج من "تقليب" الكلمات يفهم معلق نشرة جبهة العمل من كلمة اللجنة التنفيذية "ستختار" ان المشروع يدعو للتعيين وليس للانتخاب السري. حسنا كما تشاء. ليكن كذلك ان جوهر مشروع الكتلة العمالية هو الانتخاب وليس معقولا ان يتجاهل مشروع كهذا في مرحلته الاخيرة مبدأ الانتخاب. ان الانتخاب السري مبدأ يطبق على كافة المراحل بما في ذلك انتخاب اللجنة التنفيذية والامين العام وكافة المناصب الادارية. وليس هنا مجال الدخول في محاكمة لغوية حول الاختيار والانتخاب. ولكن حينما تتضمن الكثير من دساتير العالم عبارة "الشعب يختار ممثليه" فان ذلك يعني الانتخاب. ان كلمة اختيار لا تعني تعيين. ولكن هناك طرق للاختيار اما بالانتخاب او بالتعيين او بالقرعة ولكن كلمة اختيار لا تعني بالضرورة تعيين. المهم طريقة الاختيار وهي في المشروع الانتخاب في جميع المراحل.

ان من المريح للبعض ان يتهرب من مواجهة مسؤولياته بالزعم ان المشروع "قفاعة للدعاية الاعلامية" كما فعلت كتلة الطليعة. ولكن الغريب ان يعتبر معلق نشرة جبهة العمل ذلك "مقبولا" لمشروع الكتلة العمالية التقدمية مع انه عند مناقشة ذلك المشروع حاول ان يحمل كلمات غير ما تحمل، ووضع افتراضات ورد عليها وكانها من صلب ذلك المشروع. ثم اضاف تمييزا اخر لمشروع كتلة الطليعة وهو انه طرح قبل مشروع الكتلة العمالية التقدمية. وكان العامل الزمني وليس الموضوع دائما هو الاساس.

المشروع يدعو الحاجة الى تشكيل النقابات الموازية ويصبح الهدف هو اكبر حشد ممكن من العمال للنقابات

ومع ذلك لم يظهر معلق نشرة جبهة العمل نفس النشاط الذي اظهره في مناقشة مشروع الكتلة العمالية التقدمية عند مناقشة مشروعي كتلة الطليعة وكتلة الوحدة، واكتفى بالقول ان الكتلة التقدمية قد رفضتهما. ثم يلخص رايه فيهما بالقول "انه لا خلافات جوهرية" بينهما، ولو كان الامر كذلك لامكن الاتفاق بين هاتين الكتلتين عند اجتماعهما في اعقاب اعادة تفعيل الاتحاد.

ان مشروع كتلة الوحدة يعلق الوحدة واعادة تفعيل الاتحاد على تنفيذ مجموعة من الخطوات. بينما مشروع كتلة الطليعة يبدأ بدعوة الهيئة التنفيذية السابقة لمزاولة اعمالها، ودعوة مجلس الاتحاد والممثل بـ ٢٨ نقابة لجلسة طارئة. وهذا الامر لم توافق عليه كتلة الوحدة الاساس. واليه يعود السبب في تعطيل اعادة الاتحاد لفترة طويلة. بل ان اتفاق ١١ لم يأخذ هذا الواقع او هذا "الفرق الجوهري" بعين الاعتبار عندما ترك مقعدين شاغرين لكتلة الوحدة.

غير ان الامر الاساسي هو ان مشروعي كتلة الوحدة وكتلة الطليعة يعتمدان نفس الاساس التي سار عليها الاتحاد منذ تشكيله دون اخذ بعين الاعتبار التغييرات الكبيرة في وضع الطبقة العاملة، والتي تجعل التمسك بهذه القاعدة يؤدي الى وضع غير ديموقراطي في داخل الاتحاد نفسه شرحنا ذلك بالامثلة في مكان سابق.

ان الكتلة العمالية التقدمية حينما تقدم بمشروعها لم تكن تنطلق من دوافع فئوية خاصة بها. والمشروع نفسه يؤكد هذه الحقيقة. اذا كان مجال الحصول على النسبة الاكبر في الانتخابات مفتوح امام جميع الكتل النقابية وهو يتوقف على فعالية ودور ونفوذ هذه الكتل وليس على اي شيء آخر. كما لا يستهدف المشروع ابعاد اي كتلة عن الاتحاد. والكتلة العمالية التقدمية مستعدة للموافقة على حد ادنى في النسب لضمان التمثيل في مجلس الاتحاد بحيث يتسنى لكافة الكتل والفعاليات ان تمثل فيه.

وفي تقديرنا ان الزملاء في جبهة العمل النقابي يستطيعون ادراك اسباب بعض الكتل لرفض مشروع الكتلة العمالية التقدمية، وهي اسباب لا تتعلق بمتطلبات تنشيط وتوسيع الحركة النقابية.

ولنا ان نتساءل اذا كان اتحاد المهارى قد رفض مشروع الكتلة العمالية التقدمية فهل للاتحاد نفس المبررات؟ ان الاستمرار في تقديم المغانم الخاصة بتوزيع المناصب والمقاعد سيبقي العمل النقابي في دوامة الخلاف والانقسام، ولا سبيل لوحدة راسخة وديموقراطية الا بالعودة الى القاعدة العمالية لتنتخب ممثليها لقيادة الاتحاد انتخابا مباشرا وعلى اساس التمثيل النسبي.

ان مشروع الكتلة العمالية التقدمية يفتح الخروج من هذه الدوامة الى الوحدة. فليكن النضال من اجل تبنيه قضية لكافة العمال من اجل اعادة الوحدة الى حركتهم النقابية كي تتمكن من الدفاع عن حقوقهم وصيانة مكاسبهم وتوسيعها في الهجمة الشرسة التي تتعرض لها.

الكتلة العمالية التقدمية